مودية تجسد التلاحم وتلفظ الإرهاب

عيدروس قاسم الزبيدي وُجِدَ لتمثيل قضية باحثًا عن عدالتها

عبدالله الصاصي

لكل حدث، وما شهدته أرض الكرامة وَالعزة "مودية الشموخ والفخر" في مهرجانها الأسطوري الذي يجسد قوة التلاحم الفولاذي لشعب الجنوب من خلال التأكيد الذي لا يقبل الشك لأبناء هذه المديرية البطلة وهم يلفظون الإرهاب بكل صوره وأشكاله، داعمين وبكل ما تعنيه الكلمة لعمليات سهام الشرق التي أتت لاجتثاث الإرهاب وتصفية جيوب المتآمرين من بقايا نظام عفاش وأذناب الإخونجية.

مودية وفي مهرجانها العظيم بعظمة رجالها الأوفياء لوطنهم الجنوبي من أقصاه في الشرق إلى أقصاه في الغرب مؤكدين مناصرتهم لكل خطوة يخطوها المجلس الانتقالي برئاسة القامة الوطنية عيدروس قاسم الزبيدي القائد الأعلى للقوات المسلحة الجنوبية.

في هذا اليوم الأغر من تاريخ مسيرة النضال الجنوبي ومن على منبر المهرجان الذي حضره رئيس المجلس الانتقالي محمد أحمد الشقي الذي ألقى كلمة مقتضبة أشاد فيها بدور رجال مودية منذ الاحتلال البرتغالي ومرورًا بالاحتلال الإنجليزي للجنوب العربي في مناهضتهم لقوى الهيمنة منذ القدم، وإنهم اليوم بلفظهم للإرهاب ومؤازرتهم لإخوانهم من قادة وجنود القوات المسلحة الجنوبية وهم ينفذون عملية سهام الشرق خير شاهد على ما تحمله أرض مودية من رجال غيورين على وحدة تراب الوطن الجنوبي بإخلاصهم وتفانيهم في الذود وتطهير كل شبر من الوطن من آفة الإرهاب.

ومن مهرجان مودية الذي شاركت فيه مديريات المنطقة الوسطى (لودر- الوضيع - أحور - مكيراس) بجمع غفير تجسيدا للحمة الجنوبية في رسالة واضحة لكل من يحاول شق الصف أن الجنوب سيظل محميًا بوحدة الصف خيار لا يقبل القسمة في ظل تسامح وتصالح أبدي تاركا كل عميل ومرتهن في خانة الصفر لا قبله ولا بعده منبوذ وشاذ ليس له قبول في الجسد الجنوبي إلا في حالة العودة إلى جادة الصواب بالتوبة والبرهان في العمل المخلص لأرضه الجنوبية وشعبها الهمام القاهر لكل المؤامرات.

مهرجان مودية كان فيه الكثير من المعاني التي تجسد الحب والوفاء للجنوب والحفاظ على روابط الأخوة وصون العلاقات بين أبنائه وذلك من خلال أطروحات لقيادات المنطقة والمشائخ والأعيان ورواد الشعر في المنطقة التي عبرت عن القيم والمبادئ التي يجب اتباعها في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ النضال الجنوبي التي تتطلب التكاتف للوصول لهدفنا المنشود ألا وهو الاستقلال وقيام الدولة.

كم تحدثت في عدة منشورات سابقة وتطرقت إلى جملة من المواضيع ذات الأبعاد السياسية لأهمية حساسيتها، وأشرت إلى أن القضية الجنوبية هي قضية قد وجدت وزرعها نظام صنعاء عندما أقصى إنسانها من الشراكة والعدالة والتمكين لا سيما في دور المؤسسات والمرافق العامة للدولة، ناهيك عن السلب والنهب في كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتجارية والمؤسسات، حصد ثمارها بيقين من قبل الشعب الجنوبي الذي رفضه قطعا من الاستمرار في وحدة الضم والإلحاق والإلغاء والإقصاء وعبث قوى المكر والفيد التي تستمد من الجنوب كموطن بديل حصيلتها الإثراء وتنمية مواردها الاقتصادية وحولته إلى مزرعة خاصة بها وانتهجت سياسات عنايتها الاستقواء وفرض الهيمنة المفرطة في كل القطاعات اعتبارا أنا المنتصر وأنت المهزوم فمن سيحميك أيها الإنسان الجنوبي.

وبطبيعة الحال انتهجت قوى الشمال اليمني سياسات ناكفة إقصائية في كل القطاعات وفرض الهيمنة والقوة على شعبنا الجنوبي، الأمر الذي أدى إلى خوض السباق لتجربة تحررية ثورية مفادها فك الارتباط عن نظام صنعاء واستعادة الدولة الجنوبية على حدودها ما قبل عام 1990م، وعلى هذا النهج الثوري التحرري الذي ترسخ بالدماء وتضحيات شعب الجنوب العظيم ومع ولادته في أواخر القرن الماضي ظل إنساننا الجنوبي تواقا للحرية مدافعا عن الشرف والبطولة ولا مناص من استعادة الهوية وثقافة إنسان بالانتماء للوطن مهما كانت الأسباب والظروف والعراقيل والتضحيات إلا إنها كانت ثورة تحررية يتيمة الأبوين نظير شخصنة وزعامة الأفراد، فالكل يدعي الزعامة ويقوض ويقزم الآخر من الفرقاء السياسيين المعنيين بقيادة الثورة الجنوبية، أي جنوب اليمن، الأمر الذي انحدرت بسببه القضية في مرمى نيران العدو وظل يتلاعب بها طوال العقود الماضية على حساب قضيتنا الجنوبية العادلة.

وبالتالي ظلت القضية الجنوبية طوال السنوات الماضية حبيسة الأنفاس نظير الزعامات والاختلافات بين قيادات الحراك الجنوبي الأمر الذي أدى إلى دوران القضية حول نفسها دون أن تجد من ينهض بها إلى شبح الفضاء الخارجي لتصل محطتها في كل المؤتمرات والندوات والمشاورات وورش العمل السياسي، ولكن عندما جاء المجلس الانتقالي الجنوبي بقيادة اللواء الركن عيدروس قاسم الزبيدي كممثل شرعي عن قضية شعب ومصير وهوية إنسان الجنوب كان سببا في نهضتها وتمترسها في كل المحافل الإقليمية والدولية لكون الوجود والتمكين من إنسانها هو الأجدر لقيادتها دون غيره، ووجود الرئيس عيدروس قاسم الزبيدي على رأس القضية فهو باحث عن عدالة وطن سلب منا قسرًا بقوة السلاح أواخر القرن الماضي وهو يجري مشاورات ومباحثات مع البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية الحقوقية والإنسانية المختلفة في شتى المحافل الدولية لإظهارها أمام المجتمع الدولي كقضية محورية حقوقية وسياسية بامتياز توافقًا مع المعاهدات والمواثيق والقوانين الدولية مطالباً إياهم الانصياع إليها وعدم المجازفة والتقليل والتقزيم فيما هو أكثر من الحقائق والوقائع والمعطيات لشعبنا الجنوبي التواق للحرية وعدالة ومناصرة قضيته وصولا إلى بناء دولته المستقلة كاملة السيادة والتمكين يسودها دعائم الأمن والسلام والاستقرار والانفتاح على العالم في تبادل الخبرات والتجارب الحياتية والمصالح المشتركة وتبادل المعلومات والكفاءات العلمية والخبرات في شتى المجالات المختلفة إلى جانب الانفتاح على الاستثمارات المحلية والأجنبية عموما.

أ. عبدالله عوض باحاج

مصطلحات ضبطية قضائية شائعة لا بد أن تُوَضَّح صونًا للنفس البشرية

محمد علي محمد أحمد

لا شك أن على القضاة تقع كامل المسؤولية لتبعات الحكم والأمر الصادر في قضية ما دون تأمين تطبيقه وحماية وسلامة المحكوم عليه، إذ يجب عليهم أن يكونوا أكثر حرصاً ودقة في استخدامهم لألفاظ أوامرهم وأحكامهم القضائية كانت أو النيابية التي يتم تسليمها للجهات الأمنية المختصة، فمثلاً أمرت النيابة بإحضار المدعى عليه بـ (أمر قهري) أو صدر حكم قاضي المحكمة في نزاع على أرضية أو منزل بـ (الإخلاء بالقوة الجبرية)، فهل هناك تفسير لتلك المصطلحات من وحي القانون من قبل القضاة والنيابة العامة لتلك الأوامر والأحكام لرجال الأمن والذين بحكم عملهم الذي يقتصر على تنفيذ الأوامر كيفما وُجِّهَت لهم؟!

ومن يتحمل مسؤولية إقلاق السكينة العامة وإرهاب الآمنين؟ وما ذنب الأبرياء الذي يُقتَلُون برصاصة خاطئة من هنا أو هناك جراء الاشتباك والالتحام بقوة السلاح بحجة التنفيذ؟ كذلك ما الذنب الذي اقترفه المطلوب حضوره أو إخراجه إن قُتِلَ على يد القوات الأمنية المنفذة لحكم القاضي أو أمر النيابة بحسب فهمها القاصر والمحدود في (نفذ ثم ناقش)؟ وفي حال حصل ذلك، أليس القاضي أو وكيل النيابة سيصبحان في حكم القانون قتلة؟!

نعم قتلة، وبالجرم المشهود أيضاً..

لذلك من المهم جداً أن يتم تأهيل قوات أمن الضبط القضائي والنيابي لأنهم متخصصون علمياً ولديهم إلمام بالأوامر الجزائية وبالإجراءات القانونية، وهم قانوناً من يحق لهم تنفيذ مثل تلك المهام؛ لأن تلك القوات قائدهم واحد وهو القانون.

وليس ذلك من اختصاص أفراد مراكز الشرطة ولا أي قوة أمنية أو عسكرية تحت أي مسمى كان، كما هو حاصل اليوم، فتلك القوات غير خاضعة للقاضي ولا لوكيل النيابة ويأخذون توجيهاتهم من قائد مركز الشرطة أو قائد تشكيلهم الأمني الذي لا ارتباط له قانوناً بالمحكمة أو النيابة، فهو من يحدد لجنده ووفق مجريات المعركة بمفهومه، ومتى يعطي أوامره لجنوده بالقتل وفتح النار بشكل مفرط وبشتى أنواع الأسلحة بحسب خياراته الخاصة، وليس وفق الإجراءات القانونية الضبطية التي يتم تدريبها و تدريسها لقوات متخصصة في التعامل مع المطلوب حضوره بأمر النيابة أو المحكوم ضده بالإخلاء الفوري بأمر قضائي.

وهنا تكمن المعضلة ويظهر الفرق بين استخدام القوة الأمنية الخاصة لتنفيذ الأوامر القضائية والنيابية وفقاً للقانون ، وبين استخدام قوة أمنية أخرى غير مخولة لها قانوناً بتلك المهام فإذا بها لعدم خبرتها بالتعامل مع هكذا مهام "تخرق القانون".

لذلك وحفاظاً على النفس البشرية من أن تزهق بغير جرم وبلا مسوغ قانوني، ينبغي أن يتم توعية المجتمع ككل بمضمون تلك المفاهيم والعبارات والمصطلحات حتى لا تتسبب في نشر الفوضى وضياع الحقوق، والمصيبة والطامة الكبرى إن أُزهقَت تلك النفس البشرية تحتَ مظلة النيابة وقبة القضاء، فمن ينصفها من قاتلها القاضي؟

تحميلات ملحة وضرورية

شهد الجنوب منذ القدم حضارة إنسانية رفيعة بالتقدم والازدهار والحرية في كل المناحي الإنسانية، وحينما ننظر إلى ذلك الكيان الكامن كأننا لا نحتاج إلى كثير من التمعن لكي نلمس وحدته الكاملة قلما وهو موحدا في الماضي والحاضر والمستقبل؛ لأنه قلم المسند الذي تمتد جذور آثاره على الأرض على مساحة 337 كيلو مترا مقارنة بـ 165 كيلومترا من مساحة اليمن.

كشفت حروب الجمهورية العربية اليمنية نواياها على الجنوب، فكان الانعتاق الوطني من الضروريات، وقد سقطت التواطؤات لأئمة اليمن وبيت الفقيه ومصالح دول، وكان انسحابه شأنه وأكثر ما يتضرر من هذه التراكمات هو السلام ومصالح دول، والعبرة في الخاتمة؛ لأن الاستراتيجية الوطنية للجنوب هي محك الأمن والاستقرار، وإذا كانت ألمانيا لا تملك لنفسها قرارًا فالجنوب محررٌ سياسيا بقراره حتى وإن كانت أمريكا الحاكم منذ قرن، فالجنوب بتاريخه في مشهد الألف قبل الميلاد بحضارة عربية راقية وصلت إلى أوجها في بداية الألف الأولى قبل الميلاد؛ لأن الأمر أكبر من مصالح دولية وأجنبية وحسب ما أكده روجرز وزير الخارجية الأمريكي في زيارته لصنعاء 1972م، أنه من حق أمريكا البحث عن حلفاء عرب لحماية مصالحهم البترولية.

الجنوب مسؤولية مشتركة لكل الجنوبيين بأن تاريخه طويل إلى آلاف السنين وشواهد على انزلاق بقوات الروم وتركيا والبرتغال وبريطانيا ثم اليمن قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، تلك الدول التي غبطت الجنوب بتحرره واستقلاله كما هو الحال عند المتحفظين العايشين في طوق استخبارات دولية، ولا تستبعد الحرب العالمية الثالثة من أوكرانيا أو الجنوب بما يجتزئ الجنوب والمحافظة الخامسة والسادسة وغدًا شبوة من مخزون النفط والغاز، إنها تمثل انتهاكات وجرائم جسيمة أبسط الرد عليها حوار وطني جنوبي شفاف بأن أبوابه مفتوحة لكل الجنوبيين وشراكة لكل الجنوبيين فإن جاءوا وإلا ذهبنا إليهم، الشغف الأول لمناخ الحوار هو سلخ ساسة ثقافة الكراهية ووقف الحملات الإعلامية الذي اعتبرها الأعداء نصرًا لهم وخسارة على الجنوب، إنها تعتبر مبادرة وطنية ويبقى حديث الساعة هو تحميلات ملحة وضرورية لانعتاق الجنوب من فوهة القارورة ونجعل من الجنوب مقبرة للأناضول.. هذا ليس كلاما وإنما هو قرار تطفو ملامحه على السطح فكرًا وسياسيًا موحدًا.

عبدالله عمر عميرة